



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2006م - العدد: 04

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي السبت 12 والأحد 13 جمادى الثانية 1427هـ
الموافق 08 و09 جويلية 2006م

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03
■ إصدار لائحة دعم مبادرة رئيس الجمهورية بتعديل الدستور.
- 2 - محضر الجلسة العلنية السادسة ص 05
■ إختتام الدورة الربيعية العادية لسنة 2006.
- 3 - ملحق ص 11
■ سؤالان كتابيان.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم السبت 12 جمادى الثانية 1427 هـ
الموافق 08 جويلية 2006 م

الطيبة على الدوام وعبر التاريخ المجيد منذ العهد النوميدي والفتح الإسلامي والثورات التحريرية ضد الاستعمار على أن الجزائر منبت الحرية وقلعة الأحرار وأرض العزة والكرامة.

ومن ثم فإن جميع الدساتير الجزائرية على مختلف المراحل، كلها أكدت الحفاظ على الثوابت والقيم المتحصن بها أفراد الشعب من حرية وانتماء عربي إسلامي أمازيغي ووحدة وطنية.

ولأن الدستور هو المجسم لعبقرية الشعب والمعبر عن تطلعاته والمحدد لفلسفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو القانون الأساسي الذي يسمو على كل القوانين ويشكل ضوابط ممارسة النشاط السياسي والضامن لشرعية السلطات في الدولة، والدستور مهما كان واضحا ودقيقا لدى واضعيه فهو كغيره من الظواهر يخضع لقانون التطور والاستجابة للمتطلبات والمستجدات التي تحدث في المجتمع مما يتطلب تعديله كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك، فكان لدستور 1963 أن وضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة فوق أهداف محددة نشأت عقب الاستقلال وجاء دستور 1976 ليعبر عن مرحلة جديدة لتكريس الخيار الاشتراكي منهاجا ونظاما، وأظهر دستور 1989 الحاجة إلى مسعى التفتح والتعددية وجاء دستور 1996 ليكرس هذا التوجه مسجلا الرغبة في تحقيق الاستقرار والحفاظ على مؤسسات الدولة وطابعها الجمهوري وهو الدستور الذي ولد في خضم أزمة خانقة كادت أن تنسف بأركان الجمهورية؛ ولد في ظروف صعبة وحرجة نتيجة ضغوط المحنة العصبية التي كانت تعيشها البلاد مما أدى إلى وجود ثغرات تتمثل خاصة في عدم ضبط وتوضيح العلاقات والصلاحيات بين مختلف السلطات؛ إذ بقيت غامضة ومتداخلة مما انعكس سلبا على أدائها.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة عشرة
والدقيقة الحادية والأربعين زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرين، بعد الخطاب التاريخي الهام الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية يوم 04 جويلية أمام إدارات وزارة الدفاع الوطني، وبالنظر لمضمونه الهام، والذي يعلن فيه عن مبادرته حول مراجعة الدستور، عقدت هيئتنا عدة اجتماعات؛ وبعد التشاور مع رؤساء المجموعات البرلمانية ومع السيدة والسادة أعضاء المكتب وهيئة التنسيق، استقر الرأي - لأهمية الموضوع - أن يُدعى المجلس في جلسة خاصة، لتعرض عليه لائحة في الموضوع؛ لائحة دعم للموضوع، وعليه، أدعو السيد مولاي مبارك بن السبحمو، عضو مجلس الأمة لقراءتها فليتفضل مشكورا.

السيد مولاي مبارك بن السبحمو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، سيد الخلق أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

ممثلي أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور.

لائحة حول تعديل الدستور

إن الجزائر وهي تحتفل بالذكرى الرابعة والأربعين لاسترجاع استقلالها المبارك، تبعث فينا مشاعر الفخر والاعتزاز، ولقد برهن أبناء وبنات هذه الأرض

السيد الرئيس: شكرا للسيد بن السبحم وأعتبر أن التصفيق ترقية؛ شكرا لكم جميعا، وسيستأنف المجلس أشغاله غدا على الساعة التاسعة صباحا لاختتام الدورة الربيعية الجارية. شكرا لكم جميعا، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة عشرة والدقيقة الثانية والخمسين زوالا

واليوم إذ أضحي التعديل الدستوري مطلباً شعبياً يفرض نفسه لاستكمال مسار تحديث الدولة الجزائرية وما يراد لها من استقرار وقوة وفعالية فإن رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة ما فتىء ينبه ويعلن في البرنامج الوطني للتجديد الشامل للدولة والمجتمع اعتباراً من سنة 1999 إلى ضرورة تعديل الدستور الحالي، لكنه التزم باحترامه وتطبيقه على حاله نظراً للأولويات المتركمة التي واجهتها الجزائر. وبعد أن استرجعت الجزائر مكانتها بين الأمم وفي الساحة الدولية كقطب سياسي وجغرافي، شرعت في إرساء شروط قيام نهضة حقيقية شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقامت ببناء أسس دولة حديثة مستقرة بمؤسسات قوية وهي الإنجازات التي يشهد لها الشعب الجزائري الفخور بماضيه المجيد والوفى لأبنائه البررة المخلصين، ويحفظ لهم هذا الشرف ويدونه بخطوط عريضة في تاريخ الجزائر الحديث.

ومن هذا المنطلق أصبح لزاماً أن تصاغ نظم تشريعية جديدة مناسبة ومحيّنة تتوافق مع التغيير والتطور الحاصل في المجتمع الجزائري وتنسجم أيضاً مع المستجدات والتحويلات التي تشهدها البلاد، ومن ثم جاءت مبادرة القاضي الأول في البلاد الرامية إلى تعديل الدستور طبقاً للصلاحيات المخولة له دستورياً، وعليه فإن أعضاء مجلس الأمة المجتمعين بتاريخ 08 جويلية 2006 بمقره يثمنون ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية الموجه إلى الشعب يوم 04 جويلية 2006 وبياركون ويساندون مبادرته في تعديل هذا الدستور (تصفيق) ويعربون عن تجندهم لتفعيل هذا الحدث الوطني ويدعون كافة القوى السياسية والتنظيمات الجمعوية في البلاد وكافة أفراد الشعب، كل في موقعه، إلى المشاركة بقوة في إنجاح هذه الاستشارة الشعبية الواسعة.

عاشت الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

أعضاء مجلس الأمة

(تصفيق)

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الأحد 13 جمادى الثانية 1427 هـ
الموافق 09 جويلية 2006 م

السيدات والسادة أسرة الصحافة،
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الواجب يقتضي مني بداية أن أرحب بكم سيداتي
سادتي جميعاً، مجلساً برئاسته وحكومة برئاستها
وضيوفاً كراماً، وأن أخص هذه المرة السيد رئيس
الحكومة بالتحية والتهنئة وأن أرحب به في مقر
مجلس الأمة وهو يأتيه بصفته الجديدة هذه، فأهلاً
وسهلاً بكم السيد الرئيس، وتمنياتنا لكم بالتوفيق
والنجاح (أنتم والطاقم الوزاري الذين فيهم جدّ
فخامة الرئيس ثقته).

من جهتنا فإننا نود أن نقول لكم إننا سنتعاون
معكم وندعم كامل الخطوات التي تخطونها لخدمة
تطلعات شعبنا والتي هي في النهاية تحقيق الأمن
والاستقرار والتنمية وتوفير الحياة الكريمة لأبناء
الجزائر وبتعبير آخر تجسيد برنامج فخامة
رئيس الجمهورية.

التحية والترحيب موصولة لضيوفنا الكرام
وأعضاء أسرة الإعلام.

لن أترك المناسبة تمر وشعبنا لا يزال يحيا أجواء
احتفالات بعيد الاستقلال دون أن أتوجه لكم
زميلاتي زملائي ومن خلالكم لكافة أفراد الشعب
الجزائري بالتهنئة بهذه المناسبة الوطنية
والتاريخية الهامة، وأن أتمنى لشعبنا كل التقدم
والازدهار في ظل أجواء الأمن والاستقرار.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من الوهلة الأولى تبدو دورة الربيع لهذه السنة
وكأنها عادية في محصلة نشاطاتها لكن الواقع هو
غير ذلك كما سوف تلاحظون ولئن كان عدد
النصوص المصادق عليها متواضعا هذه المرة فإن
أهمية وحساسية النصوص المعالجة مضافا لها
النشاطات البرلمانية العديدة الأخرى أضفت الأهمية
والخصوصية التي اكتسبتها الدورة.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة
الخامسة والثلاثين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيد رئيس المجلس الشعبي
الوطني والسيد رئيس الحكومة والسادة وزراء الدولة
والسيدات والسادة أعضاء الحكومة والضيوف الكرام
ونساء ورجال الصحافة المحترمين؛ يقتضي جدول
أعمال هذه الجلسة إتمام مراسيم اختتام الدورة
الربيعية العادية لهذه السنة.

إن الواجب يقتضي مني – كما جرت العادة – أن
ألقي على مسامعكم بعض الأفكار والخلاصات حول
ما قمنا به خلال هذه الدورة، وهذا ما يضطرنني بداية
إلى أن أنقل لكم هذه المداخلة الآن من خلال التوجه
إليكم جميعاً بالتحية والتقدير وأقول بعد بسم الله
الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين:

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة الضيوف،

ومن جميع هذه النشاطات يبقى اليوم البرلماني للطفل هو النشاط البرلماني الأكثر تميزاً خلال هذه الدورة، ناهيك عن كونه أصبح بمثابة التقليد الحميد الذي يميز عمل مجلس الأمة سنوياً. وكسابقه حقق هذا اليوم البرلماني للطفل نجاحاً كبيراً ثمنه الجميع.

وقد حظيت هذه التظاهرة كما يعرف الجميع بعناية استثنائية من فخامة رئيس الجمهورية عندما خصها برسالة معبرة ضمنها أفكاراً هامة تخص عالم الطفل ومحيطه وأيضاً المستقبل الواعد الذي ينتظره في جزائر اليوم والغد.

وبالود والعرفان ذاته بادل الأطفال فخامة رئيس الجمهورية شعوره الأبوي الخالص فوجهوا لفخامته رسالة ضمنوها أفكاراً مليئة بمعاني الحب والعرفان كما سجلوا فيها بعض الأفكار وبعض المطالب حول ما يرون فيه مصلحة لهم وفائدة للمحيط الذي يعيشون فيه وللوطن الذي ينتمون له.

أيتها السيدات، أيها السادة،

من النشاطات التي تحققت خلال الدورة في هذه الغرفة يمكن تسجيل انعقاد الدورة الـ 48 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي حيث شارك ما لا يقل عن 26 برلماناً إفريقياً ترأس 8 رؤساء برلمانات وفود بلدانهم فيها وقد تم هذا بالتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني.

وحظيت هذه الدورة هي الأخرى بعناية فخامة رئيس الجمهورية حيث وجه فيها رسالة هامة للمشاركين في الدورة ضمنها أفكاراً وتوجيهات قيمة تنم عن الإلمام العميق لفخامته بقضايا القارة وإدراكه للتحديات التي تواجهها وقدرته الكبيرة على تقديم المقترحات والتصورات الكفيلة بالمساهمة في معالجة قضايا القارة الكبرى.

ولقد وجد مضمون هذه الرسالة تقديراً كبيراً لدى كافة المشاركين في الدورة مما دعاهم للمطالبة باعتمادها كوثيقة مرجعية للاتحاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في النشاط ذي الصلة بالعمل البرلماني الخارجي قام مجلسنا بالتعاون مع المجلس الشعبي الوطني

إن نصاً بالأهمية التي يكتسيها نص القانون الخاص بتطبيق مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لهو واحد من الأمثلة التي تثبت صحة الحكم السالف الذكر وتؤكد الإجراءات المنبثقة عن هذا القانون الحقيقية هذه خاصة وأن أثرها شمل كافة المجالات السياسية والاجتماعية.

القوانين الأخرى التي صادق عليها مجلسنا لم تكن أقل شأنًا بالنظر للأبعاد والآثار التي سوف تتولد عنها في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية كتلك المتعلقة بشركات الاستثمار أو الأخرى الهادفة إلى إلغاء المنطقة الحرة وهي تعد في نظر المختصين قوانين تساهم من دون شك في التعجيل بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

الأهمية التي يكتسيها عمل مجلس الأمة لا تنحصر في إجراءات النقاش والمصادقة وإنما خاصة في عمل اللجان وفي التوصيات الهامة التي عودتنا على تقديمها في تقاريرها التكميلية بوجه خاص.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لئن بدت محصلة العمل التشريعي متواضعة خلال هذه الدورة فإن نشاطات عديدة مكملت قد أنجزت فالدور الرقابي خلال الدورة كان لافتاً ولا أدل على ذلك من تزايد عدد الأسئلة الشفوية والكتابية وفي ذلك تبقى الجولات الاستعلامية حول تنفيذ برنامج الحكومة هي العمل الأكثر تميزاً خلال الفترة حيث قامت وفود من مجلس الأمة بجولات استعلامية إلى كل من ولايات: تبسة، خنشلة، المدية، أم البواقي والنعامة، وعابنت عن قرب الواقع الميداني في مجالات الفلاحة والبناء والهيكل الأساسية والصحة والبيئة... إلخ وقدمت تقارير هامة رفعت أو سوف ترفع للجهات الوزارية المختصة.

والأمر كذلك يقال بالنسبة للنشاطات الفكرية الخاصة بتعميق وترسيخ الثقافة البرلمانية وأيضاً العمل البرلماني المتعدد الأوجه حيث أعطى عمل المجلس إثراء وتنوعاً مميزاً للدورة، كان يتم بالتوازي مع النشاط الخاص بما يسمى بالدبلوماسية البرلمانية في إطارها الثنائي أو المتعدد الأطراف.

الملاحظة الأولى التي نود التركيز عليها وهي أن مبادرة التعديل جاءت وفقا لأحكام الدستور الذي يخول السيد رئيس الجمهورية صلاحية الإقدام على مثل هذه المبادرة. وإذا كان رئيس الجمهورية قد دعا إلى تعديل الدستور فهو فعل ذلك، لأن الظروف والأوضاع التي عاشتها وتعيشها الجزائر بكل ما رافقها من تطورات وأحداث وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية تقتضي ذلك ناهيك عن كون شعبنا أصبح اليوم (أكثر من الماضي) يتطلع إلى المزيد من الأمن والاستقرار والحياة الكريمة في ظل أجواء المصالحة الوطنية وهي كلها عوامل تبرر الخطوة المتخذة وتعزز الطرح القائل بضرورة توضيح علاقات وصلاحيات المؤسسات في إطار نظام قوي ومنسجم، نظام بالقدر الذي تحترم فيه الحريات الأساسية وتعزز في ظله مكانة حقوق الإنسان، يهدف إلى تمكين الهيئة التنفيذية من أن تلعب دورها كاملا في تسيير الشأن العام بما يخدم المواطن ويحقق العدل والمساواة له من جهة؛ ويجعل الهيئة التشريعية تؤدي مهامها التشريعية والرقابية في كامل الانسجام والتكامل من جهة أخرى. أيتها السيدات، أيها السادة،

إن جزائر 2006 ليست أبدا جزائر 1996 أو جزائر 1989 ومن باب أولى فهي ليست جزائر 1976 أو جزائر 1963؛ فمنطق الأشياء يقول بأن نمط الحكم وطريقة تسيير شؤون الدولة وعلاقة المؤسسات فيما بينها وفيما بينها والغير تتطلب بالضرورة التغيير والتكيف مع المستجدات وتطور الأوضاع بما من شأنه أن يخدم المجموعة الوطنية وفقاً لما يتطلبه الحاضر والمستقبل من خلال انتهاج أنماط تسيير جديدة يجب أن تكون أكثر واقعية وأكثر موضوعية وأكثر شفافية وأكثر عدالة.

وعلى ضوء ذلك ونتيجة ذلك فالجزائر مدعوة اليوم لأن تسيير نفسها بواسطة سلطة تنفيذية تتجسد فيها ولها القوة والفورية في اتخاذ القرار والسرعة في تنفيذه لاستدراك التأخر المسجل. إن رغبة فخامة رئيس الجمهورية بمراجعة الدستور تجد في واقع الأمر كامل مبرراتها في ظل

بنشاطات كثيرة حيث شارك في كافة اللقاءات التي كانت مبرمجة خلال الفترة؛ ودون الخوف من الوقوع في الخطأ فإننا نستطيع القول اليوم إن برلماننا أصبح له وجود ملموس ومقدر لدى جل برلمانات العالم.

أيتها السيدات، أيها السادة،
لئن كنا قد حققنا هذه النتائج فإن ذلك يجب ألا يحول دون القول بأن بإمكاننا تحقيق ما هو أكبر إذا ما نحن راجعنا بعض طرق عملنا وضاعفنا عملية التنسيق بين غرفتي برلماننا عبر تكثيف واستحداث آليات للتفكير والتشاور والتنسيق فيما بينهما وما بينهما وبين مؤسسات الدولة الأخرى ذات الصلة.

أيتها السيدات، أيها السادة،
لقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية اليوم حقا أداة ناجعة وسندا حقيقيا للدبلوماسية الرسمية للدولة؛ لهذا فنحن اليوم أكثر من الماضي مطالبون (في إطار نشاطاتنا واختصاصاتنا البرلمانية الخارجية) نقول مطالبون بتكثيف الجهد ومضاعفة التنسيق من أجل تسخير هذا الجهد في الاتجاه الذي يخدم المصالح الحيوية لبلادنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،
بالأمس وفي جلسة خاصة صادق مجلسنا على لائحة لدعم مبادرة فخامة رئيس الجمهورية لمراجعة الدستور وتنظيم استفتاء شعبي في الموضوع، وهي مبادرة جاءت في السياق الطبيعي لتنفيذ مضمون برنامج فخامته في العهدين الأولى والثانية؛ وهي وإن لم تكن مفاجئة فهي جاءت خاصة لأن ظروف وأوضاع البلاد أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى جد مواتية ذلك أن المرحلة التي تعيشها البلاد بما عرفته من تحولات جذرية في كافة المجالات هي التي اقتضت الإقدام على هذه الخطوة الآن وسيرا على ما جاءت به اللائحة التي صادق عليها مجلسنا بالأمس، بودي أن أعرض أمامكم بعض الملاحظات وأسعى إلى عرض بعض الأسباب والدواعي الخاصة بهذه المراجعة وتفسير دواعي دعمنا لها.

فإن هذه الميزة المسجلة لصالحه يجب ألا تحول دون الإقرار بأن بعض أحكام هذا الدستور كانت سببا في بروز ظواهر وحالات تداخل مؤسساتي حقيقي وفي أكثر من مرة لكن ما يجب الاعتراف به لصالحه، هو أن دستور 1996 لم يقف في وجه تنفيذ مسعى السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى تنظيم شؤون الدولة، ووفر له فعلا الإطار القانوني والمؤسساتي المواتي لإخراج البلاد من أوضاع الأزمة.

زميلاتي، زملائي،

إذا كان لدستور 1996 الفضل في دعم أسس الجمهورية والديمقراطية التعددية، وإذا كان هذا الدستور دستورا وقائياً تجاه انحرافات مؤسساتية كانت محتملة، فلأنه أعد ضمن سياق أمني واقتصادي واجتماعي ناتج عن مأساة دموية مازالت آثارها المدمرة مستمرة إلى يومنا هذا في بعض المجالات. إن صمامات الأمان التي تضمنها دستور 1996 كانت ضرورية في حينها، وأفادت البلاد بفضل ممارسة متزنة وحكيمة بادر بها السيد رئيس الجمهورية منذ 1999 للخروج النهائي من الأزمة.

إذا كانت الغاية الكبرى التي حددها رئيس الجمهورية من البداية أي العودة إلى السلم المدني، والوئام والمصالحة الوطنية، والإنعاش الاقتصادي للبلاد قد حققت أهدافها؛ وإذا كانت الجزائر قد تمكنت من استعادة مكانتها المتميزة في محفل الأمم وبدأت من جديد تلعب دورها الدولي المعترف به والمقدر من قبل الأمم، فذلك لأن شعبنا في انسجام تام قد تجاوب مع هذه الخطة - أي خطة رئيس الجمهورية - لكن هذا يجب ألا يمنعنا من التنبيه إلى أن عملية الإصلاح الكبيرة لمؤسسات الدولة، والجهاز الاقتصادي والمالي التي مازالت جارية بإمكانها أن تخفي مخاطر غير متوقعة في إطار ممارسة المسؤولية وعلى مستوى تنفيذ البرامج؛ وهو الأمر الذي يستوجب إدخال تغييرات نوعية على نمط الحكم، عن طريق تعزيز العلاقات بين المؤسسات الدستورية في البلاد، وذلك بإزالة أسباب الاختلال الوظيفي بين مصالح الدولة وبالاحتراز من الاختلالات في آليات الرقابة لديها.

الأوضاع والظروف الحالية خاصة وأن الهدف المتوخى هو تكييف الدستور مع متطلبات الساعة وتلك التي ستفرض نفسها مستقبلا. الأمر الذي يستوجب بأن تكون أحكام الدستور المقترح تتجاوب مع الواقع الجديد وتستشرف الحلول لمشاكل المستقبل المتوقعة.

إن تعديل الدستور يرمي في الواقع إلى تنظيم السلطات على المستوى المركزي والمحلي ويهدف إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية المعززة للمواطنة، المواطنة التي تحرر الطاقات الخلاقة في المجتمع. ولن نكون مبالغين في الحكم إن نحن قلنا إنها المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي تتم فيها مراجعة الدستور بعيدا عن التوترات الكبرى لأن هذا التعديل يتم هذه المرة في مناخ السكينة والهدوء على خلاف ما كانت عليه الأوضاع لدى مراجعة دستوري 1989 و1996.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لم يأت قرار رئيس الجمهورية صدفة فهو يأتي على أساس تقييم موضوعي لواقع البلاد ومستجداتها وهو يستفيد ولا شك من التجارب الدستورية السابقة لبلادنا والبلدان التي أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بواقع المجتمع ومتطلباته. إن الخطوة التي أقدم عليها السيد رئيس الجمهورية تأتي أيضا نتيجة منطقية للتحويل النوعي الهادئ الذي عرفته البلاد في كافة المجالات وهو يأتي نتيجة للتحويلات الإيجابية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

إنه تعديل سيعزز تأكيداً المكتسبات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية المحققة؛ وهو سيستفيد بدون شك من الإيجابي في تجربة ممارسة مؤسساتية كانت عموماً حكيمة في قراراتها.

زميلاتي العزيزات، زملائي الأعزاء،

إذا كان لدستور 1996 من فضل فهو كونه استطاع أن يحافظ على النظام الجمهوري ويدعم أسس الممارسة الديمقراطية التعددية وإن هو أتى ليكون دستورا وقائياً من غاياته التصدي لتكرار وقوع الانحرافات المحتملة.

لذا فإن التغيير كما بدا واضحاً في خطاب فخامة رئيس الجمهورية أمام إدارات الجيش الوطني الشعبي بمناسبة عيد الاستقلال يتجه إلى ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات، خاصة التنفيذية والتشريعية. وهكذا تصبح السلطة التنفيذية قوية وموحدة قادرة على قيادة عمل الدولة في الداخل والخارج؛ وبالأخص على اتخاذ القرارات بطريقة أكثر سلامة ووضوحاً وطنياً ومحلياً.

أما السلطة التشريعية فيفترض فيها أن تكون في ذات الوقت تعددية، ديمقراطية وتمثيلية للشعب والأمة، من خلال وجود برلمان يكسر ثنائية الغرفتين، برلمان مؤهل لأن يلعب دوره كاملاً بكل سيادة، في مجال إصدار القوانين ومراقبة تنفيذها. أيتها السيدات، أيها السادة،

إن عملاً ضخماً وطموحاً بهذا المستوى ليتطلب منا نحن في مجلس الأمة (وبقطع النظر عن انتماءاتنا السياسية) التجند لإنجاح المبادرة من خلال شرح أبعادها ومراميها.

نحن ندرك أن المبادرة سوف تثير نقاشاً وطنياً ونعرف أن التغيير قد يجد الترحيب لدى البعض ويثير التحفظات لدى البعض الآخر (وهذا أمر طبيعي) لأنه يعني المجتمع بكامله لكن خصوصية التغيير ذو طبيعة خاصة وأنه يستوجب إعطاء أقصى ما يمكن إعطاؤه من توضيحات من قبل كافة مكونات المجتمع حول الموضوع؛ لذا يتوجب علينا، وعلى الطبقة السياسية، وعلى كافة مكونات المجتمع المدني التجند للتحرك على نطاق واسع لإنجاح العملية وقناعتنا هي أن شعبنا سوف يستجيب (كرجل واحد) للمسعى النبيل الذي ترمي له المبادرة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن ننهي كلمتنا دون التنويه بالمبادرة التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية لصالح فئات عريضة من المجتمع عندما قرر رفع أجور العمال والتي سيكون لها أثرها الإيجابي العميق لدى شريحة واسعة من المجتمع؛ وهذا القرار إن دل على شيء فإنما يدل على العناية التي ما فتئت الدولة

توليها لمواطنيها للتخفيف من معاناتهم اليومية. أيتها السيدات، أيها السادة، نختتم أشغال دورتنا في ظل أوضاع عربية ودولية جد خطيرة يأتي فيها العدوان الإسرائيلي على شعب فلسطين في المقدمة حيث تواصل إسرائيل التنكيل بأبناء شعب فلسطين وتواصل بدون اكتراث انتهاج سياسة الأرض المحروقة على شعب أعزل دون تمييز بين الصغير والكبير، بين الرجل والمرأة، بين رجل السياسة والمواطن العادي؛ عضو الحكومة وعضو البرلمان سيان أمام منطق المحتل، الذي لا يتردد في استعمال كافة أنواع أسلحة الدمار لبلوغ هدفه. وإن عمل إسرائيل هذا يجري أمام مرأى ومسمع الرأي العام الأجنبي الدولي، إنه يعتمد حقاً سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية وما يدعو للحزن والأسى أن هذا كله يجري - للأسف - على مرأى ومسمع العالم بأجمعه كما أسلفت الذكر.

إننا أمام هذا الوضع المأساوي نود أن نؤكد من جهة وقوفنا إلى جانب شعب فلسطين ونندد بالجرائم التي يرتكبها العدوان الإسرائيلي الآثم الذي يتواصل من أيام والذي لم يكتف بالقصف والتقتيل والانتهاكات بل عمد إلى تجاوزات فظيعة باحتجاز نواب ووزراء وحبسهم وإلحاق كافة أشكال الإذلال والإهانة بهم.

إننا أمام هذا الوضع غير المسبوق بقدر ما نستنكره فإننا ندعو الأسرة الدولية إلى تحمل مسؤوليتها ونطالبها بالتدخل لتوفير الحماية لشعب مهدد.

وندعو برلمانيي العالم للتحرك الفاعل من أجل إطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي والوزراء الذين من أيام تعتقلهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما ندعو منظمة الأمم المتحدة والأسرة الدولية للتدخل لإيقاف فصول المجزرة النكراء؛ الاتحادات البرلمانية الجهوية والدولية هي الأخرى مطالبة بالتحرك الفاعل وتحمل مسؤوليتها في الموضوع. لقد حان الوقت لكي يتم التكفل بمعالجة حقيقية للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية

لأنّ المنطقة بكاملها مهددة بالانفجار الذي لن تبقى آثاره مقتصرة على فلسطين وحدها؛ شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

– تلاوة سورة الفاتحة؛

– عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً اختتام الدورة الربيعية العادية لمجلس الأمة لسنة 2006؛ شكرا لكم جميعاً ورفعت الجلسة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة
الثامنة صباحاً**

ملحق

سؤالان كتابيان

الترخيص لمجموعة من الشركات الخاصة والعامة لممارسة هذا النشاط نذكر على سبيل المثال منها: Air - Tassili - Sahara Airlines - Khalifa - Antinéa - Eco غير أن نشاط الشركات الخاصة لم يعمر طويلا، بحيث حلت كلها لأسباب مختلفة.

إن هذه التجربة سمحت للسلطات العمومية بعملية تسليم الاعتماد مؤقتا في انتظار صدور الجهاز التنظيمي المحدد لكيفية وشروط اعتماد شركات النقل الجوي.

إلى جانب ذلك أولت السلطات العمومية عناية خاصة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بحيث اتخذت في شأنها جملة من التدابير منها تطوير وتحديث وسائلها وأدوات عملها.

وفي هذا الصدد، قرر مجلس مساهمات الدولة إعادة هيكلة شركة الخطوط الجوية الجزائرية إلى أربع شركات فرعية:

- Air Algérie Technique
- Air Algérie Carting
- Air Algérie Domestique
- et Air Algérie Cargo

إن الهدف من إعادة الشركة وجعلها مجمع الخطوط الجوية الجزائرية هو استراتيجي يرمي إلى تحسين أدائها لاسيما جعلها قادرة على مواجهة المنافسة وتقديم خدمات بأسعار مقبولة.

وضع هذا المجمع يندرج في إطار برنامج شامل يتمحور حول ثلاث عمليات استراتيجية وهي: تحديث وتجديد وسيلة الإنتاج، إعادة تنظيم المؤسسة حسب نموذج مجمع والشراكة.

كل هذه العمليات جارية، بحيث فيما يتعلق بالأسطول الجوي، فإن الشركة نجحت في السنوات الأخيرة في إحداث نقلة نوعية في أسطولها الجوي

1) من السيد لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير النقل
سيادة الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

فتح قانون الطيران المدني منذ سنوات باب الاستثمار الخاص في مجال الطيران المدني، هل هناك طلبات لإنشاء شركات طيران خاصة؟

وما هي أسباب تأخر ظهور هذه الشركات إلى الآن؟

لكم مني سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر في 14 ماي 2006

لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المشار إليه أعلاه والذي تستفسرون بموجبه عن أسباب تأخر ظهور شركات طيران جديدة وهل هناك طلبات في هذا الشأن، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات التالية:

بعد تحرير نشاط النقل الجوي بموجب القانون رقم 98 - 06 المؤرخ في 27 جوان 1998 المحدد للقواعد العامة للطيران المدني المعدل والمتمم، تم

**2) من السيد لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العلاقات مع البرلمان
سيادة الوزير،**

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

- ما هو المعدل الزمني للإجابة على الأسئلة الشفوية الموجهة من طرف أعضاء مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني إلى أعضاء الحكومة؟
- ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتفعيل المادة 70 من القانون العضوي رقم 99 - 02 الصادر بتاريخ 8 مارس 1999 والتي تفرض عقد جلسة خاصة بالأسئلة الشفوية كل 15 يوما في كل غرفة؟
لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 19 جوان 2006

**لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة**

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،
من خلال سؤالكم الكتابي تفضلتم بالتطرق إلى موضوع آجال الرد عن الأسئلة الشفوية لأعضاء البرلمان الموجهة للسادة أعضاء الحكومة، وكذا إلى الإجراءات المتخذة لتفعيل المادة 70 من القانون العضوي رقم 99 - 02 خصوصا بشأن عقد جلسة للأسئلة الشفوية مرتين في الشهر.
وللإجابة عن انشغالكم اسمحوا لي بموافاتكم بعناصر الرد التالية:

تمثل في عدة جوانب أساسية منها:

أولا: ما يتصل بتحديث الأسطول حيث تم استبدال طائرات الشركة القديمة بطائرات حديثة ومتطورة.

ثانيا: رافق هذا التحديث والتطوير في الأسطول تحديث وتطوير في الجوانب المرتبطة بالتشغيل مثل توفير قطع الغيار اللازمة وتدريب الطيارين والمهندسين الأرضيين على الطرازات الجديدة.

ثالثا: توفير المعدات الأرضية التي ستقوم بخدمة هذه الطائرات وخدمة جميع أنواع الطائرات التي تصل على مطارات الجمهورية.

رابعا: رافق هذا التحديث أيضا تطوير في الأنظمة والمعدات وأساليب العمل في الإدارات الأخرى بالشركة حتى تتوافق مع التطور والتحديث في الأسطول.

أما فيما يتعلق بسؤالكم هل هناك طلبات للاستثمار الخاص في مجال النقل الجوي.

في الحقيقة هناك عدد من المستثمرين تقدموا بطلبات الاستثمار في مجال الطيران المدني وتم إبلاغهم بتجميد عملية تسليم الاعتماد مؤقتا إلى غاية صدور النصوص التنظيمية المتعلقة بتحديد كيفية وشروط تسليم رخصة ممارسة نشاط النقل الجوي.

تلكم هي سيدي عضو مجلس الأمة أهم المعطيات المتعلقة بنشاط النقل الجوي.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 02 جويلية 2006

**محمد مغلاوي
وزير النقل**

عملهم بما يضمن التفرغ يوم الخميس المبرمج للأسئلة الشفوية والالتحاق بمقر الغرفة المعنية للإجابة عنها.

ولقد تم تجسيد هذا الإجراء من خلال تعليمة السيد رئيس الحكومة رقم 08 المؤرخة في 13 سبتمبر 2005، الموجهة إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة، والتي تلزمهم بالإجابة عن الأسئلة الشفوية لأعضاء البرلمان في الجلسات المقررة لذلك.

وقد كانت هذه التعليمة موضوع تبليغ إلى السيدين رئيسي المجلسين ولاقت استحسانا وقبولا من طرفهما. ولعل ما يقتضي ذكره هنا، هو أن التعليمة المذكورة قد بادرت بها مصالحها بعد التأخر الملحوظ في الإجابة عن الأسئلة الشفوية لأعضاء البرلمان التي ما فتئت تتراكم، وهي المبادرة التي سمحت ببعث جلسات الأسئلة وذلك بالتزام أعضاء الحكومة بالانتقال إلى غرفتي البرلمان بصفة منتظمة، بحيث تمت، على سبيل المثال، في دورة الربيع 2006 وحدها الإجابة عن 68 سؤالاً شفوية خلال 07 جلسات على مستوى الغرفتين، وهو ما يمثل ضعف عدد الجلسات المبرمجة في الدورات السابقة. وللتوضيح أكثر، ومقارنةً بالدورات السابقة - منذ دورة الخريف 2004 - تجدون في الجدولين الآتيين ما يبين النقلة النوعية في الاضطلاع بالإجابة عن الأسئلة الشفوية في الدورة الحالية (الربيع 2006)، أي بعد جهود الوزارة في هذا المجال وبعد التزام أعضاء الحكومة بمضمون التعليمة.

المجلس الشعبي الوطني:

الدورة البرلمانية	عدد الأسئلة المطروحة	عدد جلسات الرد	عدد الأسئلة المجاب عنها
الخريف 2004	50	03	34
الربيع 2005	36	02	23
الخريف 2005	38	03	43
الربيع 2006	60	06	65

ملاحظة: عدد الأسئلة المجاب عنها يشمل الأسئلة المطروحة خلال الدورة وتلك المتبقية من الدورات السابقة.

إن الحكومة تولي أهمية قصوى لترقية وتطوير التكامل الوظيفي في العلاقة بينها وبين السلطة التشريعية.

ورغم الوضوح الذي يطبع هذه العلاقة على صعيد النصوص القانونية، إلا أن الممارسة الميدانية تتطلب بذل المزيد من الجهود لترقيتها ودعمها. ففيما يتعلق بالإجابة عن الأسئلة الشفوية فإنّ الفقرة الثانية من المادة 70 نصّت على أن برمجة جلسات الردّ عن الأسئلة الشفوية تحدّد بالتشاور بين مكنتي غرفتي البرلمان وبالاتفاق مع الحكومة.

غير أن الإجراء المعمول به في تحديد الجدول الزمني للإجابة عن الأسئلة الشفوية من طرف أعضاء الحكومة، يتم من قبل مكنتي غرفتي البرلمان وذلك من دون إشراك الحكومة ممثلة في وزارة العلاقات مع البرلمان، مما يؤثر على دورها في التنسيق مع أعضاء الحكومة المعنيين بالإجابة وبالتالي اعتذارهم عن حضور جلسات الرد.

بالفعل فإنه لا يمكن نفي التأخر في بعض الأحيان في رد أعضاء الحكومة عن بعض الأسئلة الشفوية لأسباب موضوعية، خاصة ما تعلّق منها بانشغالهم بأداء مهامهم داخل وخارج الوطن في إطار البرنامج الحكومي الملزمين، بحكم وظيفتهم، بتنفيذه، فإن الأمر ناشىء كذلك عن محدودية عمر الدورات البرلمانية والعطل التي تفصل بين كل دورة وأخرى وكذا نتيجة للتاريخ الذي يطرح فيه السؤال الشفوي، كأن يأتي في نهاية الدورة، الأمر الذي يجعله يتأخر إلى الدورة الموالية، مما يجعل المسألة متعلّقة أساسا بالنظام الداخلي للغرفتين، والقائمون على التنظيم في البرلمان يدركون ذلك.

وفيما يخص الإجراءات المتخذة لتجاوز العقبات في ميدان برمجة جلسات الرد عن الأسئلة الشفوية، ولضمان توافق رزنامة أشغال أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، لتفادي كل تأخر، سعت الحكومة من خلال وزارة العلاقات مع البرلمان، إلى إرساء تقليد حكومي يهدف إلى ضبط أعضاء الحكومة برنامج

مجلس الأمة:

الدورة البرلمانية	عدد الأسئلة المطروحة	عدد جلسات الرد	عدد الأسئلة المجاب عنها
الخريف 2004	02	00	00
الربيع 2005	05	01	24
الخريف 2005	02	00	00
الربيع 2006	02	01	03

ملاحظة: عدد الأسئلة المجاب عنها يشمل الأسئلة المطروحة خلال الدورة وتلك المتبقية من الدورات السابقة.

ولمزيد من التوضيح تجدر الإشارة إلى أن الإجابة عن الأسئلة الشفوية بعد التعليمه المشار إليها، أضحّت متحكماً فيها بكيفية منتظمة، وكدليل على ذلك فإنه خلال ستة عشر (16) أسبوعاً من دورة الربيع 2006 قد تم تنظيم سبع (07) جلسات مخصصة للأسئلة الشفوية، أي بمعدل جلستين في الشهر وهو ما يستجيب لما ينص عليه القانون العضوي 99 - 02.

وتفصّل المعطيات التالية المعدّلات الزمنية للإجابة عن الأسئلة الشفوية المبرمجة، الخاصة بكل دورة، على مستوى المجلس الشعبي الوطني، في الفترة الممتدة من خريف 2004 إلى ربيع 2006:

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الخريف 2004: 09 أشهر.

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الربيع 2005: 08 أشهر.

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الخريف 2005: 2.5 أشهر.

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الربيع 2006: 01 شهر.

أمّا المعدّل الزمني للإجابة عن الأسئلة الشفوية، على مستوى الغرفة الأولى، في الفترة الممتدة من دورة الخريف 2004 إلى دورة الربيع 2006 فهو ما يقارب 06 أشهر.

وبالنسبة لمعدّلات الإجابة عن الأسئلة الشفوية المبرمجة، الخاصة بكل دورة، على مستوى مجلس الأمة، في الفترة الممتدة من خريف 2004 إلى ربيع

2006 فهي كالتالي:

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الخريف 2004: 07 أشهر.

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الربيع 2005: 7.5 أشهر.

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الخريف 2005: 7.5 أشهر.

– المعدّل الزمني للإجابة بالنسبة لدورة الربيع 2006: 02 شهرين.

أمّا المعدّل الزمني للإجابة عن الأسئلة الشفوية، على مستوى الغرفة الثانية، في الفترة الممتدة من دورة الخريف 2004 إلى دورة الربيع 2006 فهو ما يقارب 6.5 أشهر.

وهي بالطبع الأرقام التي تعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة في تقليص هذا المعدل ليصير ضمن الحدود المعقولة.

كما أستغل فرصة الإجابة عن سؤالكم للتأكيد أننا لم ندخر جهداً في حث الوزراء على الانتقال إلى البرلمان للإجابة عن الأسئلة، وأننا نشدد دائماً على وجوب حضور كل وزير لجلسات الأسئلة كما لو كان الأمر متعلقاً بالانتقال إلى المجالس الحكومية والوزارية.

وفي الأخير اسمحوا لي أن أشكركم على هذا السؤال، كما أبادي استعدادي الدائم لتلقي كل ملاحظاتكم واستفساراتكم المفيدة والتي لاشك تستهدف تطوير العلاقات بين البرلمان والحكومة وترقية ثقافة التكامل بينهما.

تقبّلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحياتي الخالصة.

الجزائر، في 03 جويلية 2006

عبد العزيز زيارى

وزير العلاقات مع البرلمان

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 14 جمادى الثانية 1427 هـ

الموافق 10 جويلية 2006 م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587